التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة المثنى للدورتين (2009 و2013)(*)

الاستاذ المساعد الدكتور
مهدي فليح ناصر الصافي
أحمد حسن مجهول الحسناوي
جامعة ذي قار/ كلية الآداب

المستخلص:

يسعى كل جغرافي إلى إجراء تنظيم مكاني لمجريات العملية الانتخابية، إذ من غير الممكن إفراز عملية انتخابية نزيهة وفاعلة مالم تكن هناك جملة من الإجـراءات والقواعد العلمية الدقيقة التي يمكن الاستناد عليها في عمليات تحديد حجم السكان وتنظيم سجل الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب، لذا فإن المغزى الجغرافي من إجراء التنظيم المكاني لكل عملية انتخابية هو إبـراز أنماط التباين المكاني على الخرائط من حيث توزيع الناخبين على مراكز ومحطات الاقتراع بهدف قياس مـدى عـدالـة هـذا الـتـوزيـع الجغرافي، فضلاً عن تبيان أقاليم الدعم التصويتي لكل حزب أو كيان سياسي على الخريطة بغية إظهار الثقل التصويتي لها لتسهيل عملية التحليل والمقارنة.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة« انتخابات مجلس محافظة المثنى للدورتين 2009 و 2013» دراسة في الجغرافية السياسية، للطالب أحمد حسن مجهول، 2015

المقدمة:

تعد جغرافية الانتخابات أحدى موضوعات الجغرافية السياسية المعاصرة التي تهتم بدراسة و تحليل السلوك الانتخابي لأي مجتمع وتفسير التباين المكاني للأنماط الانتخابية السائدة ومعرفة أسباب هذا التغير أو التباين، لذا فهي تمثل الوجه التطبيقي المعاصر للجغرافية السياسية والوسيلة المثلى لاختيار ممثلي الشعب في المجالس التشريعية المنتخبة.

ولكون انتخابات مجالس المحافظات تمثل صورة مهمة من صور المشاركة السياسية التي تمكن أفراد المجتمع من اختيار ممثليهم في الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرار السياسي والوسيلة الناجعة لحشد الدعم التصويتي الكافي لتمكين الأحزاب والكيانات السياسية والتجمعات الديمقراطية المشاركة في الانتخابات من تحقيق أهدافها في الوصول الى سدة الحكم، جاءت هذه الدراسة لتوضح أبعاد التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة المثنى للدورتين(2009 و 2013) بغية تسليط الضوء على طبيعة التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين والمشاركين فعلاً في تلك الدورتين الانتخابيتين فضلاً عن استعراض طبيعة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في منطقة الدراسة.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بالإجابة على السؤال الآتي: هل أن التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين والمشاركين والمراكز الانتخابية في محافظة المثنى للدورتين(2009 و2013) كان توزيعاً عادلاً

فرضية البحث:

يفترض البحث وجود تباين واضح في عملية توزيع الناخبين المسجلين والمشاركين وعدد المراكز الانتخابية نتيجة لتباين أعداد السكان المسجلين الذين يحق لهم التصويت والمشاركين فعلاً ضمن كل قضاء من أقضية منطقة الدراسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى توضيح طبيعة التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين والمشاركين والمراكز الانتخابية في منطقة الدراسة ليتسنى لنا وضع صورة

متكاملة لهذا التوزيع وفهم الكيفية او الآلية التي اعتمدت في عملية التوزيع بغية الوقوف على الايجابيات وتعزيزها وتشخيص السلبيات والعمل على تلافيها في الدورات الانتخابية القادمة.

حدود البحث:

تمثلت الحدود المكانية للبحث بحدود محافظة المثنى الإدارية إحدى محافظات جمهورية العراق التي تقع بين دائرتي عرض(5،29°و42،31°) شمالاً وخطي طول (50،43°و32،46°) شرقاً والبالغة مساحتها (51740) كم2، بينما تشكل نسبة قدرها(11،9%) من اجمالي مساحة العراق البالغة (434128) كم2، وتحدها جغرافياً من الشمال محافظة القادسية ومن الشرق محافظتي البصرة وذي قار ومن الغرب محافظة النجف وتشكل حدودها الجنوبية جزءاً من الحدود الدولية بين العراق والمملكة العربية السعودية خريطة(1)، أما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة التي جرت فيها انتخابات مجلس محافظة المثنى للدورتين(2009 و 2013).

منهج البحث:

اتخذ البحث من المنهج التحليلي منهجاً للدراسة، ذلك لما لهذا المنهج من قدرة علمية على تحليل وتفسير طبيعة التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين والمشاركين، فضلاً عن توزيع المراكز الانتخابية في منطقة الدراسة وبيان اسباب ذلك التوزيع بهدف الوصول الى نتائج تمكن القارئ من التعرف على الصورة العامة لذلك التوزيع.

المفاهيم والمصطلحات:

1. **جغرافية الانتخابات:**

هي إحدى مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية والتي تدرس العلاقات القائمة بين الانتخابات والظروف الجغرافية، كما تهتم بدراسة العناصر الجغرافية للانتخابات من خلال دراسة الأسباب الجغرافية المؤثرة في نمط السلوك التصويتي على النتائج الناجمة عنها.(1)

2. **التنظيم المكاني للانتخابات:**

هو عملية تنظيم و حصر الناخبين ضمن رقعة جغرافية صغيرة ليتسنى من خلالها فرز ر النتائج النهائية للانتخابات بسهولة ويسر.(2)

3. الناخب:

هو المواطن الذي يعيش ضمن المنطقة الانتخابية الممثلة من العضو في الهيئة التشريعية.(3)

4. المركز الانتخابي:

هو المكان الذي يحق للناخب فيه أن يمارس حقه في الانتخاب والإدلاء بصوته لمن يمثله في الانتخابات العامة والإدارية.(4)

5. المشاركة الانتخابية:

تعني أي فعل طوعي ناجحاً كان أم فاشلاً، منظماً أم غير منظم، عرضياً أم متواصلاً، مستخدماً وسائل مشروعة أم غير مشروعة القصد منها التأثير على انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محلياً كان أم وطنياً.(5)

هيكلية البحث:

اقتضت الضرورة العلمية تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تسبقها مقدمة تناول المبحث الاول التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين في محافظة المثنى، فيما استعرض المبحث الثاني التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية، بينما اهتم المبحث الثالث بالتوزيع الجغرافي للناخبين المشاركين في انتخابات مجلس محافظة المثنى للدورتين(2009 و 2013)، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

خريطة(1)

الموقع الجغرافي لمحافظة المثنى من العراق

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، بغداد، خريطة العراق الادارية لعام 2010، بمقياس 1: 1000,000.

المبحث الأول

التوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة المثنى

إعتمدت مفوضية الانتخابات في إنشاء سجل الناخبين على بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية، التي استخدمت كقاعدة بيانات أساسية في الانتخابات البرلمانية عام(2005)، غير أن المشاكل الكبيرة التي ظهرت في هذه البيانات دفعت المفوضية إلى تحديثها بشكل دوري بعد أجراء أية انتخابات برلمانية كانت أم محلية كتحضير مسبق للانتخابات التي تليها، ذلك أن أي خطأ في هذه السجلات يؤثر بشكل أو بأخر على نسبة المشاركة ونتائج العملية الانتخابية.(6) وبالرغم من تحديث سجل الناخبين بعد الانتخابات البرلمانية السالفة الذكر إلا أن المفوضية لم تُحدث هذا السجل بشكل دقيق وملائم لإجراء انتخابات مجالس المحافظات عام(2009) ما أدى الى ظهور الكثير من المشاكل، إذ لم يجد العديد من المواطنين اسمائهم في سجلات المراكز الانتخابية الأمر الذي حرمهم حق التصويت، فضلاً عن المشاكل التي ظهرت في التصويت الخاص ومشاكل تصويت المهجرين، فقد ظهرت مشاكل عديدة وخطيرة في انتخابات(2009) منها اختفاء اسماء ناخبين لم يغيروا محل سكناهم ولم يجروا أي تغيير لبطاقاتهم التموينية ومنها أخطاء طباعية في الاسماء فضلاً عن اختفاء اسماء الناخبين من السجل رغم وجودها في بطاقة الناخب التي وزعت من قبل وكلاء الحصة التموينية كذلك توزيع بطاقة الانتخاب لأشخاص هم ليسوا أحياء نتيجة عدم ابلاغ ذويهم بوفاتهم كل ذلك حث المفوضية لإجراء تحديثات أكثر دقة على سجل الناخبين بهدف تلافي الكثير من هذه المشكلات في انتخابات مجالس المحافظات عام(2013)، مما انعكست اثارها بشكل ايجابي على مشاركة الناخبين والنتائج النهائية للانتخابات.(7) وسنحلل في أدناه جغرافياً التوزيع الجغرافي للناخبين في منطقة الدراسة:

أولاً التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث عدد السكان المسجلين في انتخابات(31/1/2009)

إلى عددهم بحسب التقسيمات

الإدارية في المحافظة:

هناك تباين واضح بنسبة الناخبين المسجلين في انتخابات(31 / 1 / 2009) الى مجموع سكان منطقة الدراسة نتيجةً لتباين أعمار السكان الذين يحق لهم الانتخاب المحددين بسن(18 سنة فأكثر) من قبل المشرع العراقي ما أدى الى خلق فئات تصويتية مختلفة في جميع أقضية المحافظة، إذ بلغت أعلى نسبة للسكان المسجلين في قضاء السلمان بواقع(5،55%) من اجمالي سكان القضاء البالغ نحو(9324) ناخب، بينما سجل قضاء الرميثة أخفض نسبة للسكان المسجلين بلغت(51%) ناخب من اجمالي سكان القضاء البالغ نحو(290995)، لذا يمكن من خلال جدول(1) وخريطة(2) تقسيم الوحدات الادارية في منطقة الدراسة بحسب نسبة السكان المسجلين في سن المشاركة الانتخابية من مجموع سكان الوحدات الادارية الى فئتين رئيسيتين هما كالاتي:

الفئة الأولى أقضية ارتفعت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام في المحافظة:

ضمت هذه الفئة أقضية كل من السلمان والسماوة والخضر نحو (5،55%)، (2،55%)، (1،55%) على التوالي، إذ بلغ مجموع السكان المسجلين في هذه الاقضية نحو(216453) ناخب بنسبة(3،59%) من مجموع السكان المسجلين في المحافظة البالغ عددهم نحو(364972) ناخب، ويعزى سبب ارتفاع نسبة المشاركة في أقضية كل من(السماوة، الخضر) كون الاول يمثل مركز محافظة المثنى الذي يتميز بتركز الانشطة الادارية والتجارية والصناعية والخدمية ووفرة التربة الخصبة والموارد المائية السطحية الامر الذي جعله مركز استقطاب للسكان،أما الثاني فيتميز بالتربة الخصبة ووفرة المياه وتطور الخدمات فيه لاسيما بعد عام(2003)، على حين يرجع سبب ارتفاع نسبة المشاركة في قضاء(السلمان) الى الدور الكبير الذي لعبتهُ الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة في إقناع سكان هذا القضاء للمشاركة في الانتخابات من خلال توفير وسائل النقل لنقلهم من محل سكناهم إلى مراكز الاقتراع بغية كسب ودهم وتأييدهم لغرض التصويت لصالحها.

جدول(1)

نسبة المسجلين في انتخابات(31 / 1 / 2009) إلى عدد سكان الأقضية في المحافظة

الأقضية	عدد السكان	عدد المسجلين	النسبة %	الفرق عن المعدل
قضاء السماوة	288710	159439	2.55	8.1
قضاء الرميثة	290955	148519	0.51	4.2_
قضاء الخضر	94137	51843	1.55	7.1
قضاء السلمان	9324	5171	5.55	1.2
المجموع	683126	364972	4.53	—

المصدر: اعتماداً على:

1ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة،(بيانات غير منشورة)، 2009.

2ـ جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، شعبة البيانات،(بيانات غير منشورة)، 2009.

الفئة الثانية أقضية انخفضت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام في المحافظة:

اقتصرت هذه الفئة على قضاء الرميثة بواقع(51%) ناخب، إذ بلغ عدد السكان المسجلين في هذا القضاء نحو(148519) ناخب بنسبة(40%) من مجموع السكان المسجلين في المحافظة البالغ نحو(364972)، ويرجع سبب انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في هذا القضاء الى ارتفاع عدد السكان البالغة أعمارهم دون(18سنة) أي دون السن القانوني للمشاركة في الانتخابات.

خريطة(2)

نسبة المسجلين في انتخابات(31 / 1 / 2009) إلى عدد سكان الأقضية في محافظة المثنى

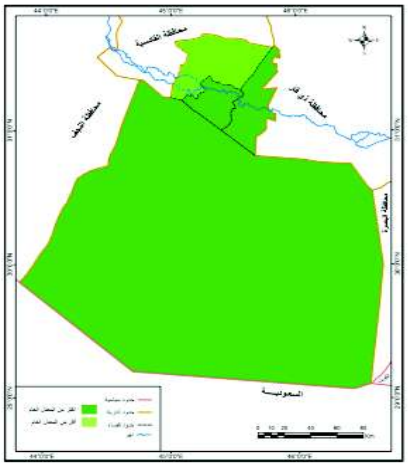

الباحث بالاعتماد على جدول(1).

ثانياً- التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث عدد السكان المسجلين في انتخابات(20/4/2013) إلى عددهم بحسب التقسيمات الإدارية في المحافظة:

ارتفع عدد سكان منطقة الدراسة المسجلين في انتخابات مجالس المحافظات الثالثة التي جرت في(20 / 4 / 2013) الى نحو(399287) ناخب بنسبة(0،53%) من المجموع الكلي لسكان المحافظة البالغ(753023) نسمة فيما بلغ(9،2%) من مجموع الناخبين في العراق البالغ نحو(192،571 ،13) ناخباً، حاز قضاء السماوة(مركز المحافظة) على أعلى نسبة للسكان المسجلين في المحافظة بلغت(2،55%) من مجموع سكان المحافظة الكلي،أي أنهُ حافظ على نفس النسبة التي حصل عليها في انتخابات(2009) البالغة(2،55%)، في حين سجل قضاء الخضر أدنى نسبة للمسجلين بلغت(6،50 %) من مجموع سكان القضاء بعد أن كانت النسبة(1،55%) في انتخابات(2009) أي بانخفاض بلغت نسبته(5،4%) ولتسهيل عملية التحليل بالاعتماد على جدول(2) وخريطة(3) تم تقسيم الوحدات الادارية في منطقة الدراسة حسب نسبة المسجلين في كل قضاء الى فئتين رئيسيتين هما كالاتي:

الفئة الأولى أقضية ارتفعت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام في المحافظة:

شملت هذه الفئة قضائي السماوة والسلمان بنسبة (2،55%)، (8،54%) على التوالي، إذ بلغ مجموع السكان المسجلين فيهما (182032) ناخب بنسبة(6،45%) من مجموع السكان المسجلين في المحافظة البالغ عددهم(399287) ناخب، ويرجع سبب هذا الارتفاع الى زيادة عدد السكان المسجلين في انتخابات(2013) على عددهم في انتخابات(2009) بمقدار(16964) ناخب بتغير نسبي بلغ(6،10%) وهذا يشير الى دخول أعداد جديدة من السكان المسجلين الذين بلغوا السن القانوني للانتخاب.

جدول(2)

نسبة المسجلين في انتخابات(20 / 4 / 2013) إلى عدد سكان الأقضية في المحافظة

الأقضية	عدد السكان	عدد المسجلين	النسبة %	الفرق عن المعدل
قضاء السماوة	319518	176403	2.55	2.2
قضاء الرميثة	319585	164754	6.51	4.1-
قضاء الخضر	103655	52501	6.50	4.2-
قضاء السلمان	10265	5629	8.54	8.1
المجموع	753023	399287	0.53	—

المصدر: اعتماداً على:

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، (بيانات غير منشورة)، 2013.

2- جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، شعبة البيانات، (بيانات غير منشورة)، 2013.

الفئة الثانية أقضية انخفضت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام في المحافظة:

ضمت هذه الفئة قضائي الرميثة والخضر بنسبة(6،51 %)،(6،50%) حسب الترتيب، إذ بلغ مجموع السكان المسجلين فيهما(217255) ناخب أي ما يعادل(4،54%) من اجمالي السكان المسجلين في المحافظة البالغ(399287) ناخب، ويعزى سبب هذا الانخفاض في نسبة السكان المسجلين في هذه الاقضية الى كون عدد كبير من سكانها لم يبلغوا السن القانوني للانتخاب.

خريطة(3)

نسبة المسجلين في انتخابات(20 / 4 / 2013) إلى عدد سكان الأقضية في محافظة المثنى

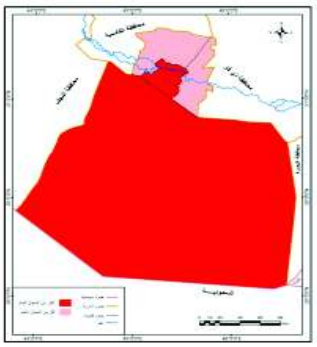

الباحث بالاعتماد على جدول(2)

ثالثا مقارنة أعداد المسجلين بالوحدات الادارية للدورتين الانتخابيتين(2009 و 2013):

بعد التحديثات الثلاثة التي أجرتها مفوضية الانتخابات على سجل الناخبين خلال المدة الزمنية المحصورة ما بين انتخابات(2009 و 2013) ظهر أن هناك تطوراً واضحاً نحو زيادة أعداد السكان المسجلين بمنطقة الدراسة، إذ بلغ اجمالي عدد المسجلين نحو(399287) ناخب في انتخابات(2013) بتغير نسبي بلغ(4،9%) بالمقارنة مع انتخابات(2009) التي بلغ عدد الناخبين المسجلين فيها نحو(364972) ناخب، أي أن الدورة الانتخابية(2013) استقطبت أعداداً جديدة خلال الخمس سنوات نتيجةً لارتفاع معدلات النمو الطبيعية في منطقة الدراسة ومدى تأثير ذلك في زيادة اعداد السكان الذين بلغوا سن المشاركة الانتخابية بما يضمن دخولهم في العملية الانتخابية.

وبعد مقارنة وتحليل السكان المسجلين في الدورة الانتخابية لمجلس محافظة المثنى عام(2009) مع أعداد السكان المسجلين في الدورة الانتخابية عام(2013) اعتماداً على جدول(3) وخريطة(4) توصلت الدراسة الى الآتي:

1ـ ارتفاع أعداد المسجلين الذين يحق لهم التصويت في انتخابات (2013) بزيادة بلغت (34315) ناخب توزعت على أقضية المحافظة بنسب مختلفة.

2ـ حاز قضاء السماوة الذي يمثل مركز محافظة المثنى على أعلى نسبة زيادة في أعداد المسجلين في انتخابات(2013) بلغت نحو (16964) ناخب بنسبة (4،49%) من مجموع الزيادة في عدد المسجلين البالغة نحو(34315) ناخب أي بتغير نسبي بلغ(6،10%)، يُعزى سبب ذلك الى انخفاض اعداد المسجلين في انتخابات(2009)، فضلاً عن ارتفاع عدد سكان هذا القضاء مقارنةً مع الاقضية الاخرى في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبة المسجلين في انتخابات(2013) لهذا القضاء(2،55%) من مجموع سكانهُ البالغ نحو(319518)

نسمة بفارق زيادة عن المعدل العام بلغت(2،2%) مما يلاحظ حيازتهُ على أكبر عدد من السكان المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب في انتخابات(2013).

3ـ جاء قضاء الرميثة بالمرتبة الثانية بزيادة بلغت(16235) ناخب بنسبة(3،47%) من مجموع الزيادة في عدد السكان المسجلين في انتخابات(2013) البالغة(34315) ناخب، أي بتغير نسبي بلغ(9،10%)، بينما حصل قضاء الخضر على المرتبة الثالثة بزيادة بلغت(658) ناخب بنسبة(9،1%) أي بتغير نسبي بلغ(3،1%)،في حين جاء قضاء السلمان بالمرتبة الرابعة والأخيرة بزيادة بلغت(458) ناخب بنسبة(3،1%) من مجموع الزيادة في عدد السكان المسجلين في انتخابات(2013)، أي بتغير نسبي بلغ(9،8%). ويعزى انخفاض النسبة في هذا القضاء، كون أغلب اراضيه صحاري شبه خالية من السكان.

جدول(3)

الفرق بين نسبة المسجلين في الدورتين الانتخابيتين(2009 و 2013) في المحافظة

الأقضية	عدد المسجلين في 2009	عدد المسجلين في 2013	الفرق	نسبة الفرق %
قضاء السماوة	159439	176403	16964	4.49
قضاء الرميثة	148519	164754	16235	3.47
قضاء الخضر	51843	52501	658	9.1
قضاء السلمان	5171	5629	458	4.1
المجموع	364972	399287	34315	100

المصدر: اعتماداً على:

1ـ جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى،

شعبة البيانات،(بيانات غير منشورة)، 2009 و 2013.

خريطة(4)

الفرق بين نسبة المسجلين في انتخابات(2009 و2013) في محافظة المثنى

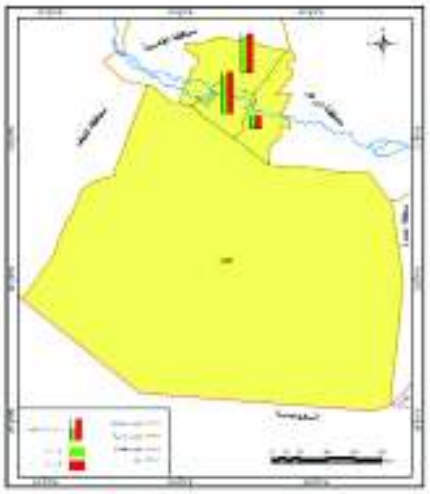

الباحث بالاعتماد على جدول(3).

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة المثنى

يمثل التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية جانباً مهماً من جوانب الدراسة في جغرافية الانتخابات، إذ تتبنى لدى الكثير من دول العالم هيئة حيادية مستقلة عملية رسم مناطق نفوذ كل لجنة انتخابية(مركز انتخابي) التي يفترض استقرار وثبات توزيعها الجغرافي غير أنهُ قابل للتغيير تبعاً للتغيرات التي تطرأ على حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي داخل الدولة.(8)

وسوف نرسم في أدناه صورة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة المثنى للدورتين(2009 و 2013) وهي على النحو الآتي:

1ـ التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات(2009):

بلغ عدد الناخبين في محافظة المثنى (364972) ناخب في انتخابات (2009) موزعين على(158) مركزاً انتخابياً في جميع أنحاء منطقة الدراسة

بمتوسط عام بلغ(2310) ناخب / مركز، ومن خلال تحليل جدول(4) وخريطة(5) يظهر أن هناك تباين في التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية، بسبب تباين أعداد الناخبين في جميع اقضية المحافظة نتيجة لتباين معدلات النمو السكاني فيها الناتج عن الزيادة الطبيعية لسكان كل قضاء، فضلاً عن عدم التناسب بين حجم السكان في كل قضاء مع عدد المراكز المخصصة لهُ، وهذا يعني أن توزيع المراكز الانتخابية في المحافظة لم يكن عادلاً فمثلاً خصص لقضاء السماوة(66) مركزاً انتخابياً في حين بلغت حاجتهُ المقررة(69) مركزاً انتخابياً كما في جدول(4)، ويمكن توضيح التباين في التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في المحافظة من خلال الآتي:

1ـ حصل قضاء الرميثة على المرتبة الاولى من حيث عدد المراكز الانتخابية في منطقة الدراسة بواقع(68) مركزاً انتخابياً وبنسبة(0،43%) مركزاً انتخابياً من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة البالغة(158) مركزاً انتخابياً، مما يلاحظ تفوقهُ في عدد المراكز الانتخابية بفارق(2) مركز انتخابي على قضاء السماوة الذي يفوقه بعدد السكان المسجلين والذي حصل على(66) مركزاً انتخابياً وبعد تقسيم عدد المسجلين في قضاء الرميثة البالغ(149902) ناخب على اجمالي المراكز الانتخابية في المحافظة، ظهر أن حاجة القضاء المقررة تبلغ(65) مركزاً انتخابياً وهذا يعني أنهُ حصل على(3) مراكز زيادة على العدد المقرر له، ويرجع سبب ذلك الى كثرة النواحي في قضاء الرميثة وهي(المجد، الوركاء، النجمي، الهلال) ذات الطابع الريفي الذي يتميز بمساحات كبيرة من الاراضي الزراعية التي ترتفع فيها الكثافة السكانية بشكل واضح، بينما لا يمتلك قضاء السماوة سوى ناحية السوير كمنطقة ريفية وبعض العشائر التي تنضوي ضمن الرقعة الحضرية للمحافظة، كل ذلك يبرهن سبب تفوق المراكز الانتخابية في قضاء الرميثة على قضاء السماوة.

2ـ جاء قضاء السماوة مركز محافظة المثنى في المرتبة الثانية من حيث

عدد المراكز الانتخابية الموزعة جغرافياً على عموم المحافظة بواقع(66) مركزاً انتخابياً بنسبة(8،41%) من اجمالي المراكز الانتخابية في المحافظة، وبعد تقسيم عدد المسجلين في القضاء البالغ(160171) ناخب على مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة، ظهر أن حاجة القضاء المقررة من المراكز الانتخابية هي(69) مركزاً انتخابياً.

3ـ حصل قضاء الخضر على المرتبة الثالثة من حيث عدد المراكز الانتخابية في المحافظة بواقع(21) مركزاً ما نسبتهُ(3،13%) من اجمالي المراكز الانتخابية، وبعد تقسيم عدد السكان المسجلين في قضاء الخضر البالغ(51902) ناخب على عدد المراكز الانتخابية في منطقة الدراسة اتضح أن حاجة القضاء المقررة تبلغ(22) مركزاً انتخابياً وهذا يعني عدم تناسب حجم السكان المسجلين في هذا القضاء مع عدد المراكز الانتخابية المخصصة لهُ بفارق مركز انتخابي واحد.

4ـ جاء قضاء السلمان في المرتبة الرابعة من حيث عدد المراكز الانتخابية، أذ حصل على(3) مراكز انتخابية بنسبة(9،1%) من اجمال المراكز الانتخابية، وبعد تقسيم عدد المسجلين في القضاء البالغ(5171) ناخب على مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة، ظهر ان حاجة القضاء الى مركزين انتخابيين بما ينسجم وحجم السكان المسجلين فيه أي أن القضاء حصل على زيادة بمقدار مركزاً انتخابياً واحداً، مما يؤكد سوء التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في المحافظة بالرغم من تطابق العدد الكلي للمراكز المخصصة من قبل المفوضية لتصويت الناخبين المسجلين مع عدد المراكز الكلي المقررة والواجب فتحها في محافظة المثنى البالغة لكليهما(158) مركزاً انتخابياً.

جدول(4)

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات(2009) حسب الدرجة المعيارية

الاقضية	عدد المسجلين	النسبة %	عدد المراكز الانتخابية	النسبة %	متوسط ناخب / مركز	العدد المقرر للمراكز	الدرجة المعيارية
السماوة	159439	7.43	66	8.41	2416	69	94.0
الرميثة	148519	7.40	68	0.43	2184	65	01.1
الخضر	51843	2.14	21	3.13	2469	22	65.0-
السلمان	5171	4.1	3	9.1	1724	2	29.1-
المجموع	364972	100	158	100	2310	158	—
الوسط الحسابي	25						
الانحراف المعياري	17.8						

المصدر: اعتماداً على:

1ـ جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، شعبة البيانات،(بيانات غير منشورة)، 2009.

لاستخراج المتوسط العام لأعداد الناخبين في المراكز(ناخب / مركز) وعدد المراكز المقررة

لكل قضاء أُستخدمت المعادلات التالية.(9)

المتوسط العام(ناخب / مركز) = عدد الناخبين المسجلين في القضاء

عدد المراكز الانتخابية بنفس القضاء

عدد المراكز المقررة لكل قضاء = عدد الناخبين المسجلين في القضاء

المتوسط العام(2310)

وبسبب الانحراف الكبير في قيم النسبة المئوية للمراكز الانتخابية بين أقضية المحافظة، اعتمد الباحث الدرجة المعيارية الخاصة بالنسبة المئوية للمراكز الانتخابية في كل قضاء ومن خلال جدول(4) تم تصنيفها الى المستويات الآتية:

المستوى الأول (أكثر من+،001):

ظهر هذا المستوى في قضاء الرميثة بواقع(01،1%)، إذ بلغ مجموع المراكز الانتخابية فيه(68) مركزاً انتخابياً، بينما بلغ عدد السكان المسجلين فيه(148519) ناخب بنسبة(7،40%) من مجموع السكان المسجلين في المحافظة البالغ(364972) ناخب وبعد مقارنة عدد المراكز المخصصة له مع عدد المراكز المقررة لحاجته بما يتناسب وحجم سكانه ظهر أن هناك زيادة في المراكز المخصصة له بمقدار(3) مركزاً انتخابياً، على حساب قضاء السماوة الذي يفوقه في عدد السكان المسجلين.

المستوى الثاني(من+ 00،1 00،0):

ضم هذا المستوى قضاء السماوة بواقع(94،0%)، إذ بلغ عدد المراكز الانتخابية فيه(66) مركزً انتخابياً، بينما بلغ عدد المسجلين في هذا القضاء(159439)، ناخب بنسبة(7،43%)، من اجمالي السكان المسجلين في المحافظة، مما يلاحظ وجود نقص في نسبة المراكز المخصصة لقضاء السماوة بمقدار(3) مركز انتخابية

المستوى الثالث(من 01،0 1):

يمثل هذا المستوى قضاء الخضر بواقع(ـــ65،0%) في حين بلغ عدد المراكز الانتخابية فيه(21) مركزاً انتخابياً، بينما بلغ عدد المسجلين فيه(51843) ناخب ما يعادل(2،14%) من اجمالي السكان المسجلين في منطقة الدراسة، وهذا يعني وجود نقص في عدد المراكز المخصصة لهُ مقارنةً بعدد السكان المسجلين فيه بنسبة(9،0) أي بمقدار مركز واحد فقط، ويرجع سبب قلة المركز المخصصة لهذا القضاء الى قلة السكان المسجلين فيه.

المستوى الرابع (أقل من ـ 1):

اقتصر هذا المستوى على قضاء السلمان بواقع (29،1%) في حين بلغ عدد المراكز الانتخابية فيه (3) مراكز انتخابية، بينما بلغ عدد المسجلين فيه (5171) ناخب ما يعادل (4،1%) من اجمالي السكان المسجلين في منطقة الدراسة، مما يلاحظ وجود زيادة في عدد المراكز المخصصة لهُ مقارنةً بعدد السكان المسجلين فيه بمقدار مركز انتخابي واحد.

خريطة(5)

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات(2009) حسب الدرجة المعيارية

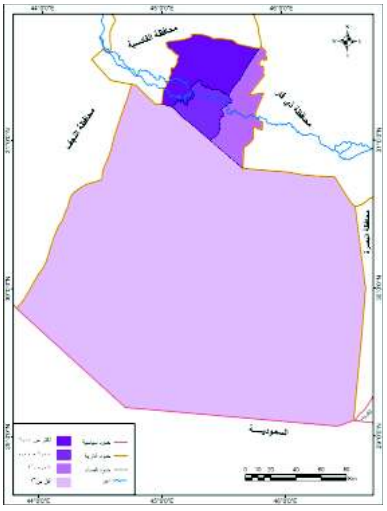

الباحث بالاعتماد على جدول (4).

2ـ التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات (2013):

ارتفع عدد المراكز الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة المثنى عام (2013) الى (169) مركزاً انتخابياً بعد أن كان (158) مركزاً انتخابياً في انتخابات (2009) ما يؤشر الى وجود زيادة بفارق (11) مركزاً انتخابياً، ونتيجة لهذا الارتفاع في المراكز الانتخابية بمنطقة الدراسة ارتفع متوسط عدد الناخبين لكل مركز انتخابي على مستوى الاقضية في المحافظة فبلغ (2363) ناخب / مركز بعد أن كان (2310) ناخب / مركز في انتخابات (2009)، وبعد مقارنة وتحليل التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات (2009) مع (2013) بالاعتماد على جدولي (4،5) وخريطتي (5،6) توصلت الدراسة الى الاتي:

جدول(5)

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات(2013) حسب الدرجة المعيارية

الاقضية	عدد المسجلين	النسبة %	عدد المراكز الانتخابية	النسبة %	متوسط ناخب / مركز	العدد المقرر للمراكز	الدرجة المعيارية
السماوة	176403	2،44	69	8،40	2557	75	88.0
الرميثة	164754	2،41	74	8،43	2226	69	05.1
الخضر	52501	1،13	23	6،13	2283	22	64.0-
السلمان	5629	5.1	3	8.1	1876	3	30.1-
المجموع	399287	100	169	100	2363	169	ـــ
الوسط الحسابي	25						
الانحراف المعياري	17.8						

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

1ـ جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، شعبة البيانات،(بيانات غير منشورة)، 2013.

استخرجت الدرجة المعيارية من خلال المعادلة الآتية.(10)

$$د = \frac{س - س}{ع}$$

حيث أن:

د = الدرجة المعيارية

س= أي قيمة من قيم المتغير

س = مجموع القيم

سـ = الوسط الحسابي لقيم المتغير

= ـــــــــــــــ

عددها

ع = الانحراف المعياري =

ن = عدد القيم.

ومن خلال تحليل جدول(5) وخريطة(6) يُلاحظ وجود تبايناً واضحاً في توزيع المراكز الانتخابية في المحافظة لانتخابات(2013) بسب الانحراف الكبير في قيم نسبة المراكز المخصصة لكل قضاء، يمكن توضيحهُ بعد استخراج الدرجة المعيارية لكل قضاء في المحافظة ثم تصنيفها الى المستويات الآتية:

المستوى الأول(أكثر من+،001):

ضم هذا المستوى قضاء الرميثة بواقع(05،1%)، إذ بلغ مجموع المراكز الانتخابية في هذا القضاء(74) مركزاً انتخابياً بما نسبته(8،43%)، بينما بلغ مجموع السكان المسجلين فيه نحو(164754) ناخب بنسبة(2،41%) من مجموع السكان المسجلين في المحافظة البالغ نحو(399287) ناخب مما يُلاحظ وجود زيادة بعدد المراكز الانتخابية مقارنةً بعدد السكان المسجلين في القضاء بمعدل(5) مراكز انتخابية.

المستوى الثاني(من+ 00،1 00،0):

ظهر هذا المستوى في قضاء السماوة بواقع(88،0%)، إذ بلغ عدد المراكز الانتخابية فيه(69) مركزاً انتخابياً، بينما بلغ عدد المسجلين في هذا القضاء نحو(176403) ناخب بنسبة(2،44%) من اجمالي السكان المسجلين في منطقة الدراسة، وبعد مقارنة عدد المراكز المخصصة لقضاء السماوة مع عدد المسجلين فيه نلاحظ وجود نقص في عدد المراكز المخصصة لهُ بمقدار(6) مراكز انتخابية لكي يتناسب عدد المراكز مع عدد المسجلين فيه.

المستوى الثالث(من 0،01 1):

يمثل هذا المستوى على قضاء الخضر بواقع(ـــ64،0%) بينما بلغ مجموع المراكز الانتخابية فيه(23) مركزاً انتخابياً، في حين بلغ عدد المسجلين فيه نحو(52501) ناخب بنسبة(1،13%) من اجمالي السكان المسجلين في المحافظة، وعند مقارنة عدد المراكز المخصصة له مع نسبة المسجلين فيه نلاحظ وجود زيادة في

عدد المراكز المخصصة له بمقدار مركزاً انتخابياً واحداً، مما يعني عدم تناسب عدد المراكز المخصصة له مع عدد المسجلين فيه.

المستوى الرابع(أقل من ـــ1):

اقتصر هذا المستوى على قضاء السلمان بواقع(ـــ30،1%) في حين بلغ عدد المراكز الانتخابية فيه(3) مراكزاً انتخابياً، بينما بلغ عدد المسجلين فيه نحو(5629) ناخب ما يعادل(5،1%) من اجمالي السكان المسجلين في منطقة الدراسة، مما يلاحظ تطابق عدد المراكز المخصصة له مع عدد المراكز المقررة لهُ، وهذا يعني أن الحصة المخصصة لهذا القضاء من المراكز الانتخابية مطابقة لما مقرر لهُ كما في جدول(5) وهذا يعني عدالة التوزيع في هذا القضاء فقط.

خريطة(6)

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات(2013) حسب الدرجة المعيارية

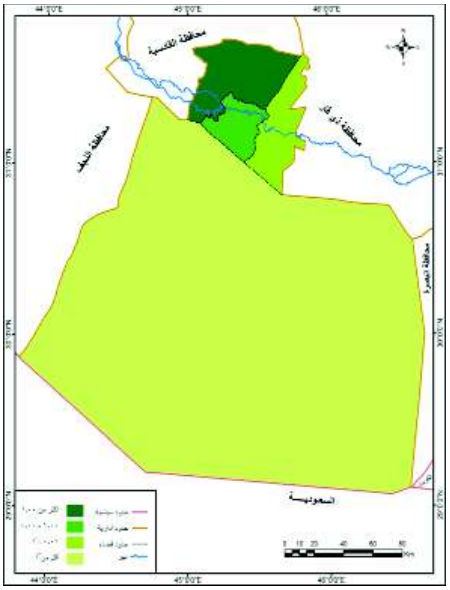

الباحث بالاعتماد على جدول(5)

المبحث الثالث

التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة المثنى

تعد المشاركة الانتخابية من أساسيات الفعل الديمقراطي، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض لمشاركة أفراد المجتمع في الحياة السياسية، ذلك أن المشاركة الانتخابية من ضروريات إرساء الحكم والديمقراطية، كما أنها الوجه الذي يعكس صورة العملية الديمقراطية بحالتيها الايجابية والسلبية، فضلاً عن كونها مؤشر أو مقياس مدى تعثر أو نجاح العملية الانتخابية.(11) فالمشاركة الانتخابية إذن جوهر العملية السياسية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، فهي قلب الديمقراطية التعددية ذلك أن ارتفاع نسبتها دليل على اتساعها وأفول المشاركة الانتخابية مؤشر واضح على انحسارها.(12) وسوف نحلل في أدناه التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة المثنى:

أولا التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات(2009):

بلغ عدد الناخبين المشاركين في منطقة الدراسة نحو(218204) ناخباً في انتخابات(31 / 1 / 2009) بما نسبتهُ(8،59 %) من اجمالي الناخبين المسجلين في المحافظة البالغ نحو(364972)، بينما بلغ عدد أوراق الاقتراع الصحيحة نحو(207752) ورقة اقتراع بما يعادل(2،95%) من اجمالي المشاركين فعلاً، في حين بلغ عدد اوراق الاقتراع الباطلة(10452) ورقة اقتراع بما نسبته(8،4%) ورقة اقتراع، وسنحلل في أدناه وبالاعتماد على جدول(6) وخريطة(7) التوزيع الجغرافي للناخبين المشاركين في انتخابات(2009) وكما يلي:

1ـ بلغت نسبة المشاركة الانتخابية في منطقة الدراسة(8،59%) من اجمالي المسجلين فيها، بينما بلغت نسبة الناخبين المتغيبين عن التصويت(2،40%) من اجمالي المسجلين، لذا يمكن تصنيف نسبة المشاركة في المحافظة على انها متوسطة مقارنةً مع بقية محافظات العراق ويعزى ذلك الى جملة من

الاسباب فمثلاً المساحات الصحراوية الشاسعة في قضائي السلمان والخضر كان لها تأثير فاعل في عملية نقل السكان من محل سكناهم الى مراكز الاقتراع بالرغم من قيام بعض الاحزاب المتنفذة بتوفير وسائل نقل للناخبين إلا أن الكثير لم يرغبوا بتكبد عناء الطريق الطويل، زيادةً على ذلك كان لعدم إيفاء الاحزاب والكيانات السياسية بوعودها التي قطعتها في الانتخابات البرلمانية السابقة جانب سلبي على مشاركة الناخبين في انتخابات مجالس المحافظات عام(2013).

2ـ تباينت نسبة المشاركة في العملية الانتخابية بين أقضية منطقة الدراسة، إذ سجلت أعلى معدل لها في قضاء الرميثة(6،62%) بينما سجلت أخفض نسبة مشاركة في قضاء السلمان بلغت(4،44%) من اجمالي المسجلين في القضاء.

جدول(6)

التوزيع الجغرافي للناخبين المشاركين في انتخابات(2009)

ت	الأقضية	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة %	الفرق عن المعدل
1	قضاء السماوة	159439	94882	5.59	3.0-
2	قضاء الرميثة	148519	92937	6.62	8.2
3	قضاء الخضر	51843	28087	2.54	6.5-
4	قضاء السلمان	5171	2298	4.44	4.15-
المجموع		364972	218204	8.59	—

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

1ـ جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، شعبة **البيانات**،(**بيانات غير منشورة**)، 2009.

ويمكن تصنيف أقضية منطقة الدراسة بحسب نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات(2009) الى فئتين رئيسيتين هما:

الفئة الأولى(أكثر من 60 %):

اقتصرت هذه الفئة على قضاء(الرميثة)، إذ بلغ عدد الناخبين المشاركين فيه(92937) ناخباً ما نسبتهُ(6،62%) من اجمالي المشاركين في منطقة الدراسة، بفارق زيادة عن المعدل العام للمشاركة بمقدار(8،2%)، يعزى سبب ارتفاع نسبة المشاركة في هذا القضاء الى تجانس بنية مجتمعهُ فضلاً عن وجود

بعض الشخصيات السياسية والحزبية العشائرية المتنفذة التي تشكل ثقل تصويتي ذات امتداد واسع داخل القضاء.

الفئة الثانية (أقل من60 %):

شملت هذه الفئة أقضية كل من (السماوة، الخضر، السلمان) على التوالي، أذ بلغ عدد الناخبين المشاركين في كل قضاء (94882)، (28087)، (2298) ناخباً حسب الترتيب بما نسبة (5،59%)،(2،54%)،(4،44%) من اجمالي المشاركين في المحافظة، بفارق عن المعدل العام بلغ (ـ3،0%)، (ـ6،5%)، ـ4،15%).

خريطة(7)

التوزيع الجغرافي للناخبين المشاركين في انتخابات(2009)

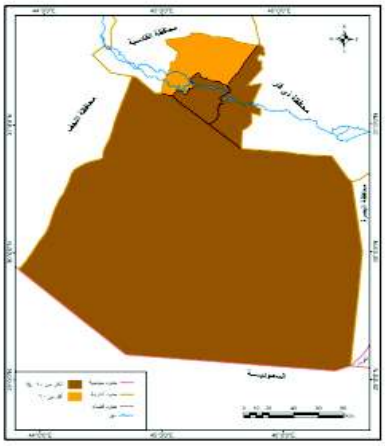

الباحث بالاعتماد على جدول (6)

ثانياً التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات(2013):

ارتفعت أعداد المشاركين في الدورة الانتخابية(2013) في جميع أقضية المحافظة، إذ بلغت نحو (229788) ناخباً بعد أن كان العدد نحو (218204) ناخباً في انتخابات (2009)، بفارق زيادة بلغت نحو (11584) ناخباً بتغير نسبي بلغ (3،5%)، في حين سجل معدل المشاركة العام (9،57%) بعد أن كان (5،59%) بانخفاض عام بلغت نسبته (6،1%)، يرجع سبب انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات (2013) عن سابقتها الى جملة من الاسباب يمكن تعليلها بعد الاستعانة بجدول (7) وخريطة(8) بما يلي:

1ـ الاحباط الكبير الذي أصاب المواطنين نتيجة فشل أعضاء مجلس محافظة المثنى خلال الدورة (2009) في تقديم الحد الادنى من الخدمات التي يمكن أن ترتقي بواقع المحافظة المتردي، بالإضافة الى تنصلهم عن كافة الوعود التي قطعوها على أنفسهم وخصوصاً في برامجهم بهدف كسب تأييد

الناخبين في حملاتهم الانتخابية.

2ـ الموقف المحايد للمرجعيات الدينية لاسيما المرجعية العليا في النجف الاشرف المتمثلة بسماحة السيد(علي السيستاني حفظهُ الله) التي أعلنت بشكل واضح أنها لا تدعم جهة معينة بل تقف على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي.

3ـ الانقسامات الكبيرة التي حدثت داخل الكتل والاحزاب السياسية، فضلاً عن تبادل الادوار السياسية في المواقع السيادية للدولة والتنافس الواضح على السلطة لا على تقديم الخدمات للمواطنين.

4ـ الصراع السياسي بين أعضاء مجلس المحافظة أنفسهم الذي وصلت الى التشابك بالأيدي داخل المجلس ومدى انعكاس تلك الخلافات على تلكأ المشاريع في المحافظة واعادة الميزانيات المخصصة لها الى خزينة الدولة دون أية انجازات تذكر.

5ـ زيادة وعي الناخبين بالأساليب الطائفية التي انتهجتها بعض الاحزاب السياسية للوصول الى السلطة من خلال دعم وتيرة المد الطائفي الذي انخفضت بشكل واضح في انتخابات(2013) لاسيما بعد حصول الاحزاب المستقلة والعلمانية على مقاعد لها داخل مجلس المحافظة.

6ـ الإجراءات التي اتخذتها مفوضية الانتخابات في هذه الانتخابات كفصل أصوات التصويت العام عن الخاص المتعلق بـ(الجيش، الشرطة، الراقدين في المستشفيات، المساجين) خصوصاً بعد استخدام التصويت المشروط.

جدول(7)

التوزيع الجغرافي للناخبين المشاركين في انتخابات(2013)

ت	الأقضية	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة %	الفرق عن المعدل
1	قضاء السماوة	176403	97283	1.55	4.2-
2	قضاء الرميثة	164754	101128	4.61	9.3
3	قضاء الخضر	52501	29195	6.55	9.1-
4	قضاء السلمان	5629	2181	7.38	8.18-
المجموع		399287	229787	5.57	—

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، شعبة البيانات،(بيانات غير منشورة)، 2009.

ويمكن تصنيف اقضية منطقة الدراسة بحسب نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات(2013) الى ثلاث فئات رئيسية هي:

الفئة الأولى(أكثر من 60 %):

ظهرت هذه الفئة في قضاء(الرميثة)، إذ بلغ مجموع المشاركين فيه نحو(101128) ناخباً ما نسبتهُ(4،61%) من اجمالي المشاركين في منطقة الدراسة، بفارق زيادة عن المعدل العام للمشاركة بمقدار(9،3%).

الفئة الثانية(من 50 ــ60 %):

شملت هذه الفئة قضائي(السماوة، الخضر) على التوالي، أذ بلغ عدد المشاركين فيهما(97283)، (29195) ناخباً حسب الترتيب بما نسبة(1،55%)،(6،55%)، من

اجمالي المشاركين في المحافظة، بفارق عن المعدل العام بلغ(4،2%ـ)، (9،1%ـ).

الفئة الثالثة(اقل من 50 %):

اقتصرت هذه الفئة على قضاء(السلمان)، حيث بلغ عدد المشاركين فيه(2181) ناخب من اجمالي المشاركين في منطقة الدراسة، أي ما يعادل(7،38%) بفارق عن المعدل العام بلغ(8،18%ـ).

خريطة(8)

التوزيع الجغرافي للناخبين المشاركين في انتخابات(2013)

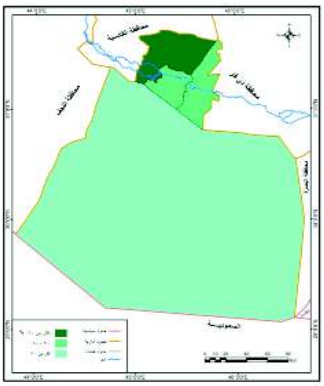

الباحث بالاعتماد على جدول(7).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً الاستنتاجات:

1ـ أن ما يعادل(47%) من سكان المحافظة لم يشاركوا في انتخابات مجلس محافظة المثنى عام(2009)، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى أن أغلب هؤلاء السكان هم في عمر دون(18 سنة) ولا يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية طبقاً لقانون الانتخابات.

2ـ هناك زيادة في أعداد السكان المسجلين في انتخابات(2013) بلغت نحو(34315) نسمة بتغير نسبي بلغ(4،9%) أسهمت بشكل مباشر بوجود تدرج طبيعي في أعدادهم المسجلة بسبب اختلاف وتغير حجم السكان في كل قضاء من اقضية منطقة الدراسة.

3ـ أن توزيع المراكز الانتخابية في محافظة المثنى لانتخابات(2009 و2013) لم يكن عادلاً بسب عدم تناسب المراكز الانتخابية المخصصة لكل قضاء مع عدد السكان فيه، وقد أرجع مكتب انتخابات المحافظة سبب ذلك الى جملة من المعوقات الجغرافية

والاجتماعية والأمنية التي اعترضت عمل المفوضية أثناء عملية توزيع المراكز الانتخابية في المحافظة.

4ـ ارتفاع أعداد الناخبين المشاركين في انتخابات(2013) في جميع أقضية المحافظة الى(229787) ناخباً بعد أن كان(218204) ناخباً في انتخابات(2009)، يرجع سببه الى زيادة أعداد الناخبين المسجلين في جميع اقضية منطقة الدراسة نتيجةً لدخول أعداد جديدة من السكان الذين بلغوا سن المشاركة الانتخابية البالغ(18سنة).

5ـ انخفاض المعدل العام لنسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات(2013) الى(5،57%) بعد أن كان(8،59%) في انتخابات(2009) بفارق بلغت نسبته(3،2%)، ويعزى ذلك لأسباب أشرنا اليها فيما سبق.

ثانياً المقترحات:

1ـ اجراء تعداد سكاني شامل لمحافظات العراق بهدف بناء قاعدة بيانات رصينة يمكن للمفوضية

العليا المستقلة للانتخابات في العراق الاستناد عليها في عملية تسجيل الناخبين.

2ـ اعادة توزيع المراكز الانتخابية في منطقة الدراسة بما ينسجم وحجم السكان في كل وحدة ادارية.

3ـ زيادة وتفعيل حملات التثقيف الانتخابي التي تتبناها المفوضية، من خلال عقد المؤتمرات

والدورات التثقيفية، فضلاً عن الاستعانة بالقنوات الاعلامية ومنظمات المجتمع المدني.

4ـ الاستعانة بالاكاديميين الجغرافيين في عملية توزيع المراكز والدوائر الانتخابية في المحافظة، بل

حتى في مجال التخطيط للمشاريع كونهم يمتلكون خبرات ميدانية ثاقبة وممتلئة في هذا المجال.

المصادر والمراجع

1ـ قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي للطباعة والنشر، عمان، 2011.

T.E Smith.2

T. E. smith. O. B. E. Election in Developing2_ countries. Macmilland، London،

2ـ حسن هادي عبد، مدير شعبة البيانات في مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، مقابلة شخصية، بتاريخ 9/9/2004.

2ـ التقرير العام لشبكة الرقيب الوطنية العراقية(شراع) عن انتخابات مجلس النواب العراقي 7/3/2010.

3ـ ربا محمد ابو حطب، الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1996 و 2006 (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين، 2012.

4ـ وحيد أنعام غلام الكاكائي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة من 2005 – 2010 دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، 2011.

5ـ عبد الرزاق محمد البطيحي وآخرون، الإحصاء الجغرافي، مطبعة جامعة بغداد، 1979.

6ـ شريفة ماشطي، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (10)، الجزائر، 2010.

7ـ سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، ط1، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.

8ـ جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب مفوضية انتخابات محافظة المثنى، شعبة البيانات،(بيانات غير منشورة)، 2009 و 2013.

port voting for each party or political entity on the map in order to show the gravity voting her to facilitate the process analysis and comparison.

Abstract

Each geographic seeks to make the organization where I am for the electoral process، since it is not possible secretion electoral process fair and effective unless there were a number of procedures and scientific bases minute that can be built upon in determining the size of the population and the organization of voters who are entitled to vote log operations، so the geographical significance From a spatial organization of each electoral process is to highlight the spatial variation patterns on the maps of the distribution of voters to polling centers and stations in order to measure the fairness of this geographical distribution، as well as identify regions sup-